

آن الأوان لإنشاء صندوق لضحايا سوريا

بقلم جمانة سيف

(ملاحظة من المحرر: هذه المقالة الأولى في سلسلة تناقش تدابير تعويضية لضحايا انتهاكات القانون الدولي في النزاع السوري، من خلال إنشاء صندوق لضحايا حكومي دولي أو وسائل أخرى.)

منذ عامين، شهد العالم صدور أول **حكم** ضد أعضاء سابقين في نظام الأسد بتهم **جرائم ضد الإنسانية** تشمل القتل والتعذيب والعنف الجنسي، في مدينة كوبلنز الألمانية. قمت، بالتعاون مع زملائي، بدعم 19 ناجياً وناجية من الاعتقال كمدعيات ومدعين مشتركين وشهود في المحاكمة. ومع التقدير لما تم في محاكمة كوبلنز من إتاحة طريقاً للعدالة وتمكين الضحايا السوريين من رفع أصواتهم أمام المحكمة والعالم، إلا أنه يجدر ذكر، أن المحكمة لم تقدم أي تعويض مالي لمساعدة الضحايا على التعافي من الجرائم التي عاشوها وتحملوها، والتي ما زال بعضهم يعاني منها جسدياً ونفسياً بشكل شديد. إذا كان هؤلاء الضحايا الذين استطاعوا التقاضي عبر المحاكم الأوروبية لا يمكنهم الحصول على تعويض أو جبر الضرر، فهل هناك أي أمل للضحايا السوريين الذين لا يملكون إمكانية الوصول إلى المحاكم الأوروبية؟

بينما يعيش ملايين الضحايا السوريين في ظروف غاية في السوء خلال الـ 13 عامًا الماضية، كانت الدول تجمع مئات الملايين من اليوروهات (عملة نقدية= يورو) المتعلقة بالانتهاكات في سوريا عبر الأحكام القضائية: الغرامات والعقوبات والمصادرات **لانتهاكات العقوبات**، **ودعم للمنظمات الإرهابية**، **والجرائم المالية**. للضحايا السوريين الحق الأخلاقي في هذه الأموال ولدى الدول القدرة على الوفاء بهذا الحق. وبما أنه من المتوقع أن يوصي البرلمان الأوروبي في تقرير إلى المفوضية الأوروبية في آذار، في الذكرى الثالثة عشر **للثورة السورية**، بأنه يجب على الدول والمنظمات الدولية إنشاء صندوق حكومي دولي لدعم تدابير تعويضية لضحايا انتهاكات القانون الدولي في سوريا، يمол من عائدات الأحكام النقدية المرتبطة بالانتهاكات في سوريا، أنا أعمل مع المجتمع المدني السوري **ومشروع التقاضي الاستراتيجي** في المجلس الأطلسي لإنشاء هذا الصندوق لضحايا سوريا.

منذ خروجه إلى الشوارع في مارس 2011 للمطالبة بالحرية والكرامة والعدالة ضد النظام الدكتاتوري للرئيس السوري بشار الأسد، تعرض الشعب السوري **لانتهاكات وجرائم دولية** لا تحصى. تشمل هذه الانتهاكات القتل والتعذيب والاختفاء القسري والتجوير القسري **واستخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة** والأسلحة العشوائية، بالإضافة إلى العديد من الجرائم الأخرى. بعد 13 عامًا من العنف الممنهج والمستمر من قبل النظام، مدعوماً من روسيا وإيران، فضلاً عن الجماعات المسلحة غير الحكومية، بلغ عدد ضحايا الجرائم الدولية في سوريا الملايين.

مراجعة بسيطة لتقارير **الأمم المتحدة** والمنظمات الحقوقية **الدولية** و**السورية** لا تكشف فقط عن الوضع الكارثي الحالي للضحايا، **وخاصة النساء والأطفال**، بل تكشف أيضاً التوقعات لمستقبل أسوأ إذا لم يتم التعامل مع هذه الانتهاكات والاضرار كما ينص القانون الدولي **لحقوق الإنسان** و**القانون الإنساني**.

إضافة إلى الأضرار المادية الناجمة عن القصف والفدائف والنزوح القسري، تعرض ملايين السوريين إلى أذى جسدي، بسبب الهجمات المباشرة على أجسادهم، يستحيل تجاهله، مثل التعذيب والعنف الجنسي، والذي تسبب في **إعاقات دائمة** للكثيرين. كما أنه من المستحيل تجاهل الضرر النفسي الهائل الذي يعاني منه ملايين السوريين بسبب هذه الجرائم، والذي سيلازم الضحايا إلى أن ينتلقوا الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يساعدهم على تجاوز هذه الآثار الكارثية.

لا يقل عن **1.2 مليون شخص**، بما في ذلك الأطفال والنساء، قد تعرضوا للاعتقال في سجون النظام السوري منذ مارس 2011. نادرًا ما يوجد معتقل لم يتعرض لشكل أو أكثر من **أشكال التعذيب** التي تُمارس بشكل منهجي في سجون الأسد. حتى إذا تمكن معتقل بالصدفة من تجنب التعذيب الجسدي، فإن التعذيب النفسي، وإهانة الكرامة الإنسانية، وإهمال الصحة، وجهل المصير كافية لتترك آثار نفسية شديدة وطويلة الأمد على المعتقل. علاوة على ذلك، تعاني **عائلات المعتقلين** من صعوبات نفسية واجتماعية واقتصادية خاصة بهم خلال غياب أحبائهم وبحثم عنهم. هذه الجرائم مستمرة وما زال، حتى اليوم، مصير أكثر من **135,000 شخص** تم اختفائهم قسراً في سجون الأسد، بمن فيهم النساء والأطفال، مجهولاً تماماً.

منذ عام 2011 يستخدم نظام الأسد والمليشيات التابعة له العنف الجنسي والاغتصاب كسلاح ممنهج ضد النساء والأطفال والرجال. وقد وثقت [الشبكة السورية لحقوق الإنسان](#) 11,541 حادثة عنف جنسي ضد النساء منذ عام 2011. واستنادًا إلى [عملي](#) في التحقيق في هذه الجرائم، يمكنني التأكيد بأن الأعداد أعلى بكثير بسبب الوصمة والخوف من التدايعات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية. يحدث [العنف الجنسي](#) أثناء العمليات البرية، والمداهمات على المنازل لاعتقال المتظاهرين، عند نقاط التفتيش، وفي أماكن الاعتقال. الهدف من استخدام نظام الأسد للعنف الجنسي كسلاح في الحرب هو تحقيق مكاسب فورية مع تأثير مديد على الأفراد والمجتمعات. فعلى المستوى الفردي، يترك العنف الجنسي أضرارًا جسدية ونفسية عميقة وغالبًا ما يسبب تشويه دائم لأعضاء الإنجاب. أما على المستوى الاجتماعي، فالهدف هو الانتقام عبر إذلال المجتمعات التي تدعم الثورة، دفعهم للفرار وترك منازلهم، وتفكيك وتدمير النسيج الاجتماعي.

إن التعذيب والعنف الجنسي اثنان من العديد من الجرائم في سوريا التي تتطلب المحاسبة. لكن الحكومة السورية هي المسؤولة عن الغالبية العظمى من الانتهاكات ولن تسمح بالمحاسبة المحلية. في الواقع، النظام القانوني في سوريا هو بحد ذاته مصدر [انتهاكات حقوقية](#). استخدمت روسيا والصين [حق النقض \(الفيتو\)](#) ضد إحالة مجلس الأمن الدولي لسوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية ومن المحتمل أن تعرقل أيضًا إنشاء محكمة خاصة لسوريا. هذا يترك [للدول](#) الأوروبية، بقيادة ألمانيا، مهمة إيجاد [مسارات بديلة للعدالة](#). وذلك من خلال مبدأ [القضاء العالمي](#)، حيث يمكن للمحاكم الوطنية محاكمة الجرائم الدولية الخطيرة التي لا ترتبط مباشرة بالبلد بسبب جسامة الجريمة التي تمثل تهديدًا لجوهر الإنسانية بأكملها.

بعد سنوات من التحقيقات الهيكلية من قبل ألمانيا، بدأت أول محاكمة عالمية حول التعذيب الذي مارسه النظام في سوريا في أبريل 2020 في مدينة كوبلنز الألمانية. من خلال عملي في [المركز الأوروبي لحقوق الدستورية والإنسانية](#)، أتحت لي الفرصة لتقديم الدعم لخمس ناجيات نساء. رافقت المدعيات والشاهدات خلال إدلائهن بشهادتهن في المحكمة، علمي بحجم الضغط النفسي المضاعف الذي تعاني منه النساء في هذه المواقف الصعبة للغاية، خاصة بالنسبة لنا القادمات من مجتمعات تميز ضد النساء على كل الصعد.

بعد 21 شهرًا من الإجراءات في محاكمة كوبلنز، استقبل الناجون والناجيات حكم المحكمة بالرضا والارتياح. حيث تم إدانة أول مسؤول، متوسط الرتبة، في نظام الأسد بجرائم ضد الإنسانية.

بلا شك، لم تكن هذه المحاكمة ممكنة لولا شجاعة الناجيات والناجين. حيث كان عليهم الخوض في ذكريات مؤلمة، وإعادة سرد تجاربهم القاسية مرارًا وتكرارًا، ومواجهة المتهم مباشرة في قاعة المحكمة، وتحمل كل العواقب الصحية والنفسية.

لكن في نهاية المحاكمة، لم يُمنح هؤلاء الضحايا أي فرصة للتعافي الكامل وتعويض الأضرار التي عانوا منها. لم يتلقوا أي تعويض مالي من خلال المحاكمة، حتى [صندوق ضحايا الجرائم في ألمانيا](#) لا يقدم الدعم لضحايا الجنسيات الأجنبية الذين تعرضوا لجرائم في الخارج، مما يستثني جميع ضحايا الجرائم المرتكبة في سوريا من إمكانية الحصول على الدعم من هذا الصندوق. ولدى العديد من الدول الأوروبية الأخرى قيود مماثلة في صناديق الضحايا لديها. إذا كان هؤلاء الضحايا الذين أتحت لهم الفرصة لتقديم قضيتهم أمام القضاء لم يتمكنوا من التعافي، والحصول على التعويض، فماذا عن الملايين من الضحايا الذين لا يستطيعون الوصول إلى أوروبا؟ ماذا عن الملايين من الضحايا وعائلاتهم في شمال سوريا، وخاصة أولئك الذين تم تهجيرهم قسرًا، وثرُكوا للعيش مع معاناتهم في بيئة تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات التعافي والاحتياجات الأساسية للحياة؟ ماذا عن الضحايا الذين فروا إلى الدول المجاورة وأولئك الذين يعيشون في المخيمات، ويواجهون ظروف معيشية قاسية، بالإضافة إلى العنصرية وخطاب الكراهية ضدهم؟

إذا اتفقنا على أن الجرائم المرتكبة ضد الشعب السوري تمثل تهديدًا لجوهر الإنسانية جمعاء وأن للضحايا السوريات والسوريين الحق في العدالة والتعويض، فسبب جلياً أنه يجب القيام بالمزيد لتمكين هذه الحقوق. حيث يمكن للدول التي تجمع الأحكام المالية المتعلقة بالجرائم في سوريا أن تنشئ صندوقاً دولياً لضحايا سوريا، حيث يتم إيداع هذه الأموال لصالح ضحايا سوريا. ليس من العدل أن تستفيد الدول من هذه الأموال - التي غالبًا ما يتم إيداعها في خزائنها أو خلطها في صناديق عامة أخرى - بينما يواصل الضحايا وعائلاتهم ومجتمعاتهم تحمل ضرر هائل.

ما زال الضحايا السوريين يتطلعون بصبر وأمل إلى حل سياسي عادل ينهي الدكتاتورية، يمهد الطريق للعدالة الانتقالية، ويسمح للناجين بالعودة إلى منازلهم بشكل طوعي وآمن، ويضمن التعويضات الجماعية أو الفردية لهم. يمكن لصندوق ضحايا سوريا المقترح أن يكون نواة لإطلاق هذه المرحلة.